FIB

النشرة الاقتصادية - حزيران ٢٠٢٤

مقدمة النشرة

نطل عليكم بنشرة اقتصادية خاصة سيتم اصدارها شهريا تهتم بتثقيف العملاء عن البنوك الرقمية واهم مزاياها والخدمات التي تقدمها واخر الاخبار الخاصة بها على مستوى المنطقة والعالم. لاننا تميزنا بان نكون المصرف الرقمي الاول في العراق ولهذا نأخذ على عاتقنا المسؤولية لنجاح هذه الثورة المالية الجديدة في عالم المصارف العراقية وقد سبقنا اليها العالم من قبل واثبتت نجاحها وتوسعها الكبير. لنكون القدوة لكل من سيحذوا خلفنا ، وكلنا ثقة بان نكون المصرف الأول اسما ومضمونا كما ستهتم النشرة بمتابعة اخبار البنك المركزي العراقي وكل ما يهم السوق المصرفي على مستوى المنطقة والعالم.

مصرف العراق الاول FIB

أول مصرف رقمي في العراق

كيف سيخدم القطاع المصرفي؟

يملك العراق اليوم مصرفا رقميا واحدا مرخصا من قبل البنك المركزي العراقي ويزاول عمله وفق الضوابط والتعليمات الصادرة من قبله ويشرفنا ان يكون مصرف العراق الاول FIRST IRAQI BANK هو فعلا المصرف الاول في المصارف الرقمية العراقية وسنسعى ليكون في مصاف البنوك الرقمية في العراق اسما ومضمونا.

فما هي هذه البنوك الرقمية وكيف ستخدم القطاع المصرفي في العراق؟؟ و ما مدى النجاح المتوقع لها.

البنوك الرقمية هي البنوك عبر الإنترنت، والمعروفة أيضاً باسم البنوك الجديدة (neo-banks)، هي مؤسسات مالية مصرفية تعمل بشكل كامل وحصري عبر الإنترنت، وعلى عكس البنوك التقليدية، حيث لا تمتلك البنوك الرقمية عادةً فروعًا فعلية في المدن، بل تعتمد في تقديم خدماتها على موقع الانترنت وتطبيقات الهاتف المحمول، ويمكن توفير الخدمات المصرفية التي يحتاجها المواطن والتاجر والمؤسسة من خلال تطبيقات الهاتف. ولا يكون هناك أي فرع، وإنما فقط الإدارة العامة،

وفي الحديث عن البنوك الرقمية لابد ان نتحدث عن اهم الخدمات التي جعلت لوجودها اهمية كبيرة وميزتها في السوق المصرفي، حيث تعتمد هذه البنوك غالباً على عمليات إلكترونية غير نقدية تنشط في نظام مصرفي متقدم. لذلك يتحتم على مزودي الخدمات المالية تقديم تجارب رقمية أكثر جاذبية لتلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل. وهذا ما وضعه مصرف العراق الاول نصب عينيه لاحداث نقلة نوعية في السوق المصرفي العراقي لسهولة التعامل من بعد فقد اصبح معظم الناس يفضلون تنفيذ أعمالهم المصرفية من خلال أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية. فيمكن للعميل عبر الإنترنت من إصدار بطاقة مصرفية بطريقة مباشرة وبميزات عديدة كما يمكن أن يشمل ذلك إجراء الودائع وتحويل الأموال ودفع الفواتير وإعداد الخصم المباشر كما يمكنه التقديم على القروض بكل سهولة ويسر.

استندت فكرة البنوك الرقمية على تسهيل العمليات المصرفية والخدمات للعملاء بطريقة فعالة ومرنة فهي تسهل على العملاء إنهاء خدماتهم في أي وقت يرغبون فيه ، كما تهدف إلى مواكبة آخر التطورات في القطاع المالي والتقني لذلك يركز البنك على عملية الاعداد والتاهيل للكوادر البشرية فاننا نستثمر فيهم ليكونوا على درجة عالية من الكفاءة لخدمة العملاء و ابراز نقاط القوة الخاصة بهم، اما عن اهم المزايا التي تنفرد بها البنوك الرقمية هي:

سهولة

سهولة فتح الحساب وإدارة الرصيد والراحة وإمكانية الوصول فيمكن للعملاء الوصول إلى حساباتهم في أي وقت وفي أي مكان متصل بالإنترنت.

أمان

ومع خرق الخصوصية التي تعاني منه المجتمعات حاليا فان المنصات المصرفية الرقمية تستخدم برامج وخوادم آمنة لتشفير البيانات والحفاظ على سرية معلومات العملاء مما يعمل على زيادة الأمان .

سرعة

في زمن اصبح فيه العالم يسير بسرعة كبيرة نحن بحاجة لتوفير الوقت وهذا ما تتميز به البنوك الرقمية عن غيرها فيمكن إكمال المعاملات في جزء صغير من الوقت الذي تستغرقه زيارة فرع المصرف الفعلي.

أقل

التكلفة اقل من البنوك العادية والرسوم عليها قليلة بالمقارنة مع البنوك العادية

ستعمل الخدمات المصرفية الرقمية على تغيير المشهد المصرفي التقليدي بطريقة كبيرة. فقد احدثت ثورة في الصناعة المالية انها توفر للعملاء مستوى غير مسبوق من الراحة والمرونة والتحكم في حياتهم المالية مما يعزز نجاح البنوك الرقمية الذي سيعتمد اولا على المصرف نفسه واستراتيجياته التي تخطط لها ادارته وعملية التطبيق وكيفية التنفيذ بالاضافة الى مستوى الخدمة وجودتها كما ستبقى الكلمة الاخيرة الى السوق المستهدف الذي سيطرت عليه التكنولوجيا واصبح معظم الجيل الجديد فيه لديه المعرفة في استخدام التكنولوجيا المالية للسحب والتحويل وغيرها. مصرف العراق الاول (FIB) سيمنحك تجربة فريدة في الخدمات المصرفية الرقمية ويمكّنك بطريقة رائعة إدارة أموالك وإجراء المعاملات بكل امن و سهولة.

البنك المركزي العراقي يعزز القطاع المصرفي بدورات متخصصة

اقام مركز الدراسات المصرفية في البنك المركزي العراقي، وبالتعاون مع المنظمة الالمانية للتعاون الدولي (GIZ) ومشروع تعزيز الادارة المالية العامة في العراق (FFM) احتفالا بمناسبة انطلاق برنامج الشهادات التخصصية ابلمعتمدة من قبل جامعة فرانكفورت والممول من الاتحاد الاوروبي والحكومة الالمانية.

ويشمل البرنامج الذي يستهدف موظفي القطاع المصرفي لتطوير قدراتهم العملية ،شهادات عدة منها محلل ائتماني معتمد وخبير ادارة مخاطر.

واكد مدير مركز الدراسات المصرفية في البنك المركزي العراقي د .حيدر حسين احمد على هامش الاحتفالية ان البنك وبالشراكة مع الجهات المعنية يسعى اللى تقديم افضل البرامج التدريبية لموظفي القطاع المصرفي لرفع وتطوير قدراتهم العملية ومواكبة التقدم التكنولوجي والمعرفي.

يشار الى ان البرنامج التدريبي للشهادات التخصصية سينطلق في حزيران عام ٢٠٢٤ وينتهي في تشرين الاول من ذات العام .

البنك المركزي العراقي

يدعم اهـــداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

يتضح دور البنك المركزي العراقي في دعم عملية التنمية المستدامة من خلال سياسته النقدية التي تصب نحو تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية عن طريق تحفيز النشاط الائتماني المصرفي لتمويل المشاريع التنموية وبما يساعد في الوقت نفسه على رفع الكفاءة في مستويات التشغيل والاستخدام الامثل لموارد البلاد المادية والبشرية الممكنة المتاحة، فضلا عن تبنيه العديد من المبادرات والاسهامات التي لها اثر كبير على المجتمع وبما يؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة في مختلف مجالاتها (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، التكنولوجية)

القطاع المصرفي العراقي يشهد تطورات نوعية كبيرة!

أعلن محافظ البنك المركزي علي العلاق في مؤتمر «التحديات التي تواجه المصارف العربية في الامتثال للقوانين والتشريعات الدولية لتلبية متطلبات البنوك المراسلة» المنعقد في بغداد بحضور عدد كبير من المسؤولين المصرفيين والاقتصاديين العرب أن القطاع المصرفي يشهد تطورات نوعية كبيرة، فيما دعا إلى التعاون والتنسيق بين البنوك المركزية العربية والمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

وأكد العلاق أن "البنوك المركزية واجهت تحديات متزايدة بعد عقود من الوظائف والمهمات التقليدية والتي يمكن أن تكون أقرب الى السكون، حتى حملت كل فترة تحديات مختلفة استدعت منهجاً خاصاً في مواجهتها"، لافتاً الى أنه "بعد فترات طويلة من الانخفاض في أسعار الفائدة والتضخم، بدأ الاقتصاد العالمي يواجه مرحلة تتسم بارتفاع التضخم وارتفاع مستويات الدين العام والدين الخاص، ما دعا البنوك المركزية الى أن تتلمس الحاجة الملحة، لإدراج الاستقرار المالي وبواعث القلق بشأن الانكماش ضمن نماذجها الاقتصادية واستحداث أدوات غير تقليدية للتعامل معها".

وبين أن "القطاع المصرفي العراقي شهد عبر ١٠ سنوات منصرمة تطورات نوعية كبيرة استجابة لمتبنيات وسياسات البنك المركزي العراقي، حيث أدخلت وطبقت لأول مرة مفاهيم وممارسات قواعد الامتثال والحوكمة وادارة المخاطر والرقابة الاحترازية والرقابة المبنية على المخاطر وإدارة الجودة الشاملة واستمرارية الاعمال والخدمات الرقمية والشمول المالي".

وبين أنه "رغم كل هذه التطورات تبقى هناك تحديات كبيرة ومتصاعدة تتمثل بتحديات الامتثال للقوانين والتشريعات والمتطلبات والمعايير الدولية"، موضحا أن "هذه التحديات لها صلة وتأثير مباشر على انفتاح المؤسسات المالية المحلية على مثيلاتها الدولية".

تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإقراض في العراق يسهم بزيادة الائتمان

أعلن البنك المركزي، عن تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإقراض، فيما أشار إلى أن الاستراتيجية أسهمت بزيادة الائتمان لأكثر من ٧ تريليونات دينار.

وقال نائب محافظ البنك المركزي عمار حمد خلف، إن "البنك المركزي أعد الاستراتيجية الوطنية للإقراض المصرفي في العراق ٢٠٢٤-٢٠٢٩"، مبيناً أنها "ستسهم في تقليص فجوة الائتمان للقطاع الخاص عن طريق جذب الودائع ومنح القروض للمشاريع الإنتاجية المختلفة".

وأضاف أن "نجاح الاستراتيجية يعتمد على تعاون المؤسسات الحكومية المختلفة منها وزارات التجارة والتخطيط والعمل والعدل، وكذلك اتحاد الصناعات العراقي والقطاع الخاص في التعاون والعمل المشترك في تحقيق الأهداف".

وأضاف أن "الفرص كبيرة في العراق لنجاح هذه الاستراتيجية من خلال الخطط الحكومية المختلفة لتنشيط القطاع الخاص وإصلاح القطاع المالي"، منوهاً "بتشكيل لجنة مختصة في البنك المركزي لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية بالتعاون مع الوزارات والجهات ذات العلاقة المختصة